د. حاج عمر نعيمي

السلطة التنفيذية وسلطات الضبط الاقتصادي

الضوابط وتوزيع الاختصاص

Library of the Faculty of Law and Political Science Ghardaia
D19590

فكرة كوم
Fekracom

السلطة التنفيذية

وسلطات الضبط الاقتصادي

الضوابط وتوزيع الاختصاص

جامعة غرداية
مكتبة الكلية
كلية الحقوق و العلوم السياسية

د. حاج عمر نعيمي

جامعة غرداية
كلية الحقوق و العلوم السياسية - مكتبة الكلية
السنة: 2024
الممون: هدية المؤلف
رقم الفاتورة: ..... رقم العنوان: .....
رقم الجرد: D 19590

دار فكرة كوم للنشر والتوزيع

fekracom.com

الطبعة الأولى 2024

الفهرس

الاهداء .....
قائمة المختصرات 3
مقدمة 5
الباب الأول: توزيع الاختصاص التنظيمي 7
الفصل الأول: الاختصاص التنظيمي للسلطة التنفيذية كأصل 10
المبحث الأول: الاختصاص التنظيمي لرئيس الجمهورية 10
المطلب الأول: تعريف التنظيم المستقل 12
المطلب الثاني: أنواع التنظيم المستقل 13
الفرع الأول: السلطة التنظيمية في الظروف العادية 14
أولا: سلطة إصدار القوانين ونشرها 14
ثانيا :سلطة التنظيم 15
الفرع الثاني: السلطة التنظيمية في الظروف غير العادية 15
أولا : الحالة الاستثنائية 16
ثانيا : حالة الحرب 16
ثالثا : حالة الطوارئ وحالة الحصار 17
المبحث الثاني: الاختصاص التنظيمي للوزير الأول أو رئيس الحكومة 18
المطلب الأول: تنفيذ القوانين والتنظيمات 20
المطلب الثاني: التوقيع على المراسيم التنفيذية 22
الفصل الثاني: الاختصاص التنظيمي للسلطات الضبط الاقتصادي كاستثناء 24
المبحث الأول: مشروعية الاختصاص التنظيمي لسلطات الضبط في التشريع
الجزائري 26

المطلب الأول: أسس تبرير الاختصاص التنظيمي الممنوح لسلطات الضبط الاقتصادي 28
الفرع أولا: فكرة التفويض 29
أولا : المشروعية بتفويض تشريعي 29
ثانيا : المشروعية بتفويض إداري 30
الفرع الثاني : فكرة التنازل عن الاختصاص من جهة السلطتين الكلاسيكيتين 31
أولا : تنازل السلطة التشريعية عن اختصاصها التنظيمي 32
ثانيا : تنازل السلطة التنفيذية عن اختصاصها التنظيمي 32
الفرع الثالث : فكرة الضبط الاقتصادي كأساس للسلطة التنظيمية 33
المطلب الثاني: مدى مطابقة الاختصاص التنظيمي للدستور 34
الفرع الأول : فكرة تدرج القوانين 34
أولا : تقدير عدم مشروعية الاستناد لفكرة تدرج القواعد القانونية 35
الفرع الثاني: فكرة الاعتداء على اختصاصات الوزير الأول او رئيس الحكومة. 36
أولا : تقدير عدم مشروعيته الاستناد لفكرة الاعتداء على اختصاص الوزير الأول 37
المبحث الثاني: طرق مباشرة سلطات الضبط الاقتصادي للاختصاص التنظيمي 38
المطلب الاول: سلطات الضبط الاقتصادي المساهمة في الاختصاص التنظيمي 38
الفرع الأول : تعريف الهيئات المساهمة في الاختصاص التنظيمي 38
أولا : مجلس المنافسة 39

ثانيا : سلطة ضبط البريد والمواصلات 39
ثالثا : لجنة الإشراف على التأمينات 40
رابعا : لجنة ضبط الكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات 41
الفرع الثاني: كيفيات المساهمة في الاختصاص التنظيمي 42
أولا : عن طريق الاستشارة 42
1- الاستشارة الوجوبية 42
2- الاستشارة الاختيارية 43
ثانيا : عن طريق تقديم الآراء والاقتراحات والتوصيات 43
ثالثا : عن طريق المساهمة في إعداد التنظيمات التطبيقية 44
المطلب الثاني: سلطات الضبط الاقتصادي الممارسة للاختصاص التنظيمي
..... 44
الفرع الأول: الاختصاص التنظيمي لمجلس النقد والقرض 44
أولا : تنظيم المهنة المصرفية 45
ثانيا : تنظيم حركة رؤوس الأموال وسوق الصرف 47
الفرع الثاني: الاختصاص التنظيمي للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها.
..... 47
أولا : إصدار الأنظمة المتعلقة بتنظيم سير سوق القيم المنقولة 48
ثانيا : تقديم مقترحات النصوص التنظيمية 48
الباب الثاني: توزيع الاختصاص الرقابي والتأديبي 50
الفصل الأول: توزيع الاختصاص الرقابي 50
المبحث الأول: الصلاحيات الرقابية المقررة للسلطة التنفيذية 51
المطلب الأول: رقابة السلطة التنفيذية في المجال المالي 51
المطلب الثاني: رقابة السلطة التنفيذية في المجال الاقتصادي 54

المبحث الثاني: الصلاحيات الرقابية المقررة 56
لسلطات الضبط الاقتصادي 56
المطلب الأول: الرقابة السابقة لسلطات الضبط الاقتصادي 57
الفرع الأول: سلطات الضبط الاقتصادي الممارسة للرقابة السابقة في المجال المالي 57
الفرع الثاني: سلطات الضبط الاقتصادي الممارسة للرقابة السابقة في المجال الاقتصادي 59
المطلب الثاني: الرقابة اللاحقة لسلطات الضبط الاقتصادي 63
الفرع الأول: سلطات الضبط الاقتصادي الممارسة للرقابة اللاحقة في المجال المالي 63
الفرع الثاني: سلطات الضبط الاقتصادي الممارسة للرقابة اللاحقة في المجال الاقتصادي 66
الفصل الثاني: توزيع الاختصاص التأديبي 69
المبحث الأول: الاختصاص التأديبي للسلطة التنفيذية 70
المطلب الأول: ممارسة السلطة التنفيذية للسلطة التأديبية في المجال المالي 70
الفرع الأول: ممارسة السلطة التنفيذية للسلطة التأديبية في قطاع القيم المنقولة 71
الفرع الثاني: ممارسة السلطة التنفيذية للسلطة التأديبية في قطاع التأمينات 71
المطلب الثاني: ممارسة السلطة التنفيذية للسلطة التأديبية في المجال الاقتصادي 72
الفرع الاول: ممارسة السلطة التنفيذية للسلطة التأديبية في قطاع البريد والمواصلات 72

الفرع الثاني: ممارسة السلطة التنفيذية للسلطة التأديبية في قطاع المحروقات 74
المبحث الثاني: الاختصاص القمعي لسلطات الضبط الاقتصادي 75
المطلب الأول: العقوبات المقيدة والسالبة للحقوق وعقوبة نشر قرار العقوبة 75
الفرع الأول: العقوبات المقيدة للحقوق 76
الفرع الثاني: العقوبات السالبة للحقوق 77
الفرع الثالث: عقوبة نشر قرار العقوبة 80
المطلب الثاني: العقوبات المالية 81
الخاتمة 87
قائمة المصادر و المراجع 89
الفهرس 101

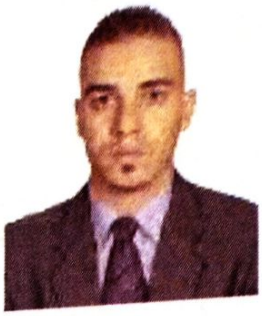

د. حاج عمر نعيمي

باحث متخصص في القانون الإداري

هذا الكتاب

ترتكز هذه الدراسة حول توزيع ضوابط توزيع الاختصاص بين السلطة التنفيذية وسلطات الضبط الاقتصادي، وقد عالجنا الموضوع من جانبين هما توزيع الاختصاص التنظيمي توزيع الاختصاص الرقابي والتأديبي، لأن سلطات الضبط الاقتصادي أسند لها المشرع استثناء الاختصاص التنظيمي الذي هو اختصاص للسلطة التنفيذية حيث وضحنا المبررات التي استند لها المشرع لمنحه إياها هذا الاختصاص فهي تباشر هذا الاختصاص بطرقتين إما أن تكون مساهمة فيه أو تكون ممارسة له.

أما بالنسبة للوظيفة الرقابية والتأديبية فانقسمت بين السلطة التنفيذية وسلطات الضبط المستقلة كل في مجاله، فالبنسبة للوظيفة الرقابية والتأديبية فالسلطة التنفيذية تمارسها في المجالين المالي أما سلطات الضبط الاقتصادي تمارس الرقابة السابقة واللاحقة في المجالين السابقين، كما انها توقع بعض العقوبات قمعا للأشخاص المخالفين للأحكام والتنظيمات والتشريعات كالعقوبات المقيدة والسالبة للحقوق أو نشر قرار العقوبة أو توقيع غرامات مالية.

N⁰- ISBN 978-9969-523-87-4

fekralgeria@gmail.com

+213 6 64 64 65 31

الجزائر – ورقة